دور الشراكة المجتمعية في تفعيل علاقة البحث العلمي والرأس المال الفكري بالتنمية

د/ سليمة بلخيري. جامعة العربي التبسي تبسة - الجزائر.

أ/ وفاء قاسمي: جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر.

أ/ وليد بخوش: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - الجزائر

الملخص:

عرفت الجامعة في السنوات الأخيرة تطورات عديدة في أهدافها ودورها الاجتماعي، إذ لم يعد يقتصر دورها على تقديم الخدمات التعليمية للطلبة فحسب، بل إلى إنتاج المعرفة العلمية من خلال وظيفة البحث العلمي، وأصبح تفاعلها مع جميع مؤسسات المجتمع ضرورة حضارية وذلك بتقديم خدماتها لهم، ذلك في ظل علاقة تكاملية بين الجامعة والمجتمع، وفي هذا المقال نحاول الوقوف على دور الجامعة في المساهمة في تحقيق تنمية مجتمعية والعلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع، مع الإشارة إلى حالة الجامعة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، التنمية، الشراكة المجتمعية

The role of community partnership in activating the relationship of scientific research to development

Abstract:

In recent years, the university has witnessed many developments in its goals and social role. Its role is not only to provide educational services to students, but also to produce scientific knowledge through scientific research, and its interaction with all institutions of society is a cultural necessity by providing services to them. There is a complementary relationship between the university and the society. In this article we try to identify the role of the university in contributing to the achievement of community development and the complementary relationship between the university and society, with reference to the state of the Algerian university.

Key words: University, scientific research, development, community partnership

مقدمة:

لم يعد هناك اختلاف على أن الاقتصاد اليوم أصبح مبني على البحث العلمي فمواد الخام ورأس المال وغيرها من مصادر النمو التقليدية ليست هي الأساس في إحداث التنمية، فإنتاج المعرفة العلمية وتوظيفها أصبحت هي العامل المحدد للقوة الاقتصادية والسياسية، البحث العلمي أصبح حاليا إحدى وظائف الجامعة فهذه الأخيرة لم تعد اليوم تقتصر وظيفتها على العملية التعليمية وما تتضمنه من تأهيل معرفي للإنسان فهناك مهمة أخرى مكملة لها ومتفاعلة معها ألا وهي مهمة البحث العلمي وتوليد المعارف الجديدة، وباعتبار الجامعة جزء من نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متكامل فهي تتبادل التأثر والتأثير بمكونات المجتمع، فهي مجمع نخبة المجتمع من الباحثين المتخصصين لذا يعول عليها كثيرا في إنجاح عملية التنمية وحل مختلف مشاكل مؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية.

إذا كانت المعرفة العلمية كثروة إستراتيجية عصب التنمية وأس النهوض والتقدم الاجتماعي فالجامعة تحتل موقع محوري بطواقمها العلمية خاصة من خلال أدائها العلمي البحثي، حيث أن البحث العلمي يعتبر قاعدة أساسية تنطلق منها مبادرات التنمية وهو مقياس تقدم الدول، إذ أن التفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يرجع بشكل أساسي إلى الاستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائجه في كافة القطاعات التنموية وتزداد مساهمة أنشطة البحث العلمي في تطوير المجتمع وتتناسب طرديا مع كيفية الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية وتطبيقها في قطاعات المجتمع المختلفة، ويتطلب ذلك تفاعلا اجتماعيا وعلميا بين العاملين في هذه المؤسسات وبين القطاعات أو المؤسسات المستفيدة ، ولا جدال أن غياب مثل هذا التفاعل أو عدم وجود تنسيق بين هذه الجهات يؤدي إلى تشتيت الجهود والتأخير في مرحلة التوصل إلى الحلول والاقتراحات والبدائل في المؤسسات العلمية ومن ثم تبنيها وتطبيقها في القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة، وهذا ما يعرف بالشراكة المجتمعية التي تسعى بشكل عام إلى إنعاش الحركة البحثية المتصلة بمتطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي والاستفادة من البحث العلمي بتوجيهه إلى خدمة التنمية، و لقد قطعت الجامعة الغربية شوطا كبيرا وطورت من نفسها إلى درجة الشريك الاجتماعي والاقتصادي الذي تختل معادلة التنمية في غيابها فمن خلال تعاونها وتنسيقها مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين تمكنت من وضع خريطة بحثية متكاملة، وهو الذي لم تستطيع بعد الجامعات العربية الوصول إليه فبقيت منعزلة عن مجتمعاتها، مما أدى إلى بعد منتوجاتها البحثية ورؤاها الأكاديمية عن واقعها الاجتماعي والاقتصادي.

وعليه، فهذه الدراسة تمثل قراءة تحليلية لعلاقة الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي وتسلط الضوء على ما يمكن أن تقدمه الجامعة لمحيطها من خلال أدائها العلمي البحثي الذي يميزها عن باقي مؤسسات التعليم، فإقامة شراكة مجتمعية في مجال البحث العلمي توفر قنوات الاتصال والتنسيق بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية مما يحقق الاستفادة من مخرجات البحث العلمي في حل مشكلات تلك المؤسسات وتطويرها، وسنحاول- في حدود المجال المتاح لهذه المساهمة العلمية- تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية والبحث العلمي الجامعي ودور الشراكة المجتمعية في تفعيل الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يحقق الفعالية البحثية وأشكالها لنصل في نهاية المطاف إلى بناء إستراتيجية فاعلة تكون أكثر كفاءة في تلبية تطلعات مختلف مؤسسات المجتمع وتحقيق تنمية مستدامة .

أولا: الشراكة المجتمعية والبحث العلمي الجامعي: أساسيات في الحقل الدلالي للمصطلحات

مـــن المتعارف لدى الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، لاسيما العلوم الإنسانية منها، أن كل دراسة علمية تتناول ظاهرة من الظواهر الاجتماعية تتضمن في الواقع مجموعة من المفاهيم الأساسية. وفي بعض الأحيان تكون هذه المفاهيم مبهمة وغير مطابقة للواقع، ما ينعكس ذلك على التناول العلمي لهمن حيث تضمنه لصفات وعناصر أقرب إلى مستوى التفكير العامي منها إلى التفكير العلمي.

ولـــذلك فإنه، نظرا للضرورات المنهجية والمعرفية التي يقتضيها هكذا تناولا علميا، سنحاول ابتداء فيما يلي التعرض – بشكل مركز- إلى المفاهيم الأساسية التي تركز عليها هذه المساهمة العلمية.

1ـــ مفهوم الشراكة المجتمعية: يعد مفهوم الشراكة من أهم المفاهيم التي أصبحت أكثر تداولا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبحثية، فقد حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين في هذه المجالات باعتباره من أهم الركائز التي تستند عليها التنمية المستدامة، لذا فإن مفهوم الشراكة واسع حيث يضم عدة معان وأبعاد متنوعة مما جعل كثيرا من الكتاب يتناولون ذلك المفهوم من وجهات نظر مختلفة واهتماماتهم الخاصة لذا تتعدد أشكال الشراكة وأنماطها .

وقبل تحديد مفهوم الشراكة وجب أن نميز بين الشراكة والتحالف، يعبر كل من الشراكة Partenariat والتحالف Alliance عن مستويين للعلاقة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع، وكل منهما يعطى مدلولا وعمقا لهذه العلاقة. وحسب ما ورد في قاموس أكسفورد يشير مصطلح الشراكة إلى علاقة بين شركاء، بينما يشير مصطلح التحالف إلى اتحاد

أو اتفاق على إقامة علاقة تعاون يتوافر فيها النية بين الطرفين أصحاب العلاقة (يوسف سيد محمود عيد، 2003، ص05).

ويرى Garza أن الشراكة Partenariat تعد عملية مؤقتة ومحددة بمدى زمني قصير وتركز على قضايا آنية وملحة، تتم بغرض حل مشكلات معينة مثل تلك التي تحتاجها المؤسسات الخدماتية، والتي تستغرق دورات زمنية محدودة لتلبية حاجات آنية معينة. بينما يشكل التحالف Alliance نوعا من الارتباط الذي يعبر عن التعاون بين طرفين ولمدى زمني طويل، ويركز على قضايا مستقبلية يتوقع منها فائدة لطرفي العلاقة معا (المرجع نفسه، ص 05)".

مصطلح الشراكة يمثل "إطاراً للتواصل يسهم فيه كل طرف بإمكاناته ومؤهلاته واختصاصاته، وذلك بغرض تحقيق الأهداف المحددة بين الأطراف المشاركة، وتبنى فكرة الشراكة على قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية واضحة ومحددة، تستطيع من خلالها جميع الأطراف المشاركة الاستفادة من الأطر الموضوعة في تنفيذ المشروعات المتفق عليها(محمد بن إبراهيم السويل، ص24)"

يمكننا تعريف الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي "هو كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية والخدماتية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين (بحثي– استشاري– تدريبي...) وفق إطار تعاقدي يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك، ويتم ذلك عن طريق تكثيف الجهود والكفاءات والخبرات وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ مشروع الشراكة أو النشاط مع تحمل أطراف الشراكة جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها".

2- مفهوم البحث العلمي الجامعي :

لغـــــة: أورد ابن منظور في لسان العرب "بحث" أنها طلبك الشيء، والبحث أن تسأل عن الشيء وتستخبره، وبحث عن الخبر وبحثه يبحثه بحثا كذلك استبحثه وابتحث وتبحثث عن الشيء بمعنى واحد أي فتشت عنه (ابن منظور، دس، ص 155).

اصطلاحـــا: يعرف موريس أونجرس البحث العلمي "بأنه نشاط علمي يعتمد على عملية جمع وتحليل البيانات بهدف الإجابة عن مشكلة بحث محدد". (ANGERS .MAURICE, 1997, p36). أي أن البحث العلمي عمل منظم يهفو للوصول إلى حل مشكلة تم تحديدها بدقة.

يقصد بالبحث العلمي " ذلك التحري والاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها مع بعضها البعض، ذلك من أجل تطوير أو تعديل الواقع الممارس لها فعلا". (بوحوش عمار وذنيبات محمد، دس، ص 11). كما يعرف أيضا بأنه "الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات أو معارف أو علاقات جديدة والتحقق من هذه المعلومات والمعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوقة في مصداقيتها". (مروان عبد المجيد إبراهيم، 2000، ص 15). فالمتمعن لكلا التعريفين يجدهما يتفقان حول أن البحث العلمي يعد محاولة منظمة تتبع أسلوبا أو منهجا معينا يهدف إلى زيادة الحقائق التي يعرفها الإنسان وتوسيع دائرة معارفه واكتشاف العلاقات بين الظواهر .

لقد كانت الجامعات في بداية أمرها تركز على التعليم و تهيئة الكوادر التي تسير أعمال الدولة دون أن يحصل البحث العلمي على المكانة الجديرة به، واقتصر دورها على نشر المعرفة دون العمل على ترقيتها، لكن مع مرور الوقت عدلت الجامعات من موقفها بصورة مثيرة جعلتها تهتم بالبحث العلمي وكانت البداية في انجلترا بإنشاء أول المعامل الملحقة بالجامعات وهي " كلارندوف" في أكسفورد عام 1866 وفي الولايات المتحدة جاء الاهتمام بصدور "قانون موريل" وهي لائحة من الكونغرس الأمريكي وأصبحت قانونا1862 ودعت إلى إنشاء مؤسسة واحدة على الأقل في كل ولاية بالاتحاد تحتل فيها الدراسات العلمية والفنية نفس المكانة مثل الدراسات الكلاسيكية وتعليم المهن، ومنه ألحقت الوظيفة الثالثة إلى وظائف الجامعة وهي " البحث العلمي" إلى جانب الوظائف التقليدية أي إعداد الكوادر ونشر المعرفة (كليرنارد وآخرون، ترجمة : إبراهيم عصمت مطلوع وآخرون، 1973، ص50).

ظهر البحث العلمي الجامعي ليس لترقية العلوم فحسب، بل حتى ليرتبط بخطط التنمية ويمكن تعريف البحث العلمي الجامعي "عملية الوصول إلى حلول المشكلات من تجميع البيانات بطريقة منظمة، ثم تحليل تلك البيانات وتفسيرها ومناقشاتها، أو طريق للوصول إلى المعرفة واكتشاف معلومات أو علاقات جديدة (حسن شحاته، 2001، ص61).

على هذا الأساس يمكن القول: أن للجامعة دور فعال في حل المشكلات التي تواجه مختلف المؤسسات في المجتمع، وذلك باستخدام طريقة علمية منظمة يقوم بها شخص يسمى (باحث) حول مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) بإتباع طريقة علمية تسمى (منهج) للوصول إلى نتائج معينة من خلال البحث الأساسي أو البحث التطبيقي، ومنه فالبحث العلمي داخل الجامعة يسهم في جلب موارد مالية إضافية للجامعة تدعم تمويل البحوث العلمية كما أنه

يساعد الجامعة في القيام بدورها بقدر أكبر في تحقيق التقدم العلمي و التكنولوجي وفي إحداث التنمية الشاملة.

ثانيا : الشراكة المجتمعية، البحث العلمي الجامعي والتنمية المجتمعية: أية علاقة؟

1_ دور البحث العلمي في التنمية :

كان لنمو الحركة العلمية على الجامعات خلال القرنين 19و20 أثره في تطوير وظيفة الجامعة، فبعد أن كانت الجامعة تهتم بالتعليم بهدف حفظ وتواصل المعرفة أو إعداد قيادات فكرية أو إدارية أو مهنية، أصبح البحث العلمي وظيفة أساسية من وظائف الجامعة. وعليه أصبح من المهام الرئيسة للجامعة هي تنمية المعرفة بشتى أنواعها وتخريج الكوادر العلمية التي تتولى تطوير المعرفة و القادرة على إجراء البحوث العلمية التي تتوصل إلى زيادة المعرفة الإنسانية عن طريق اكتشاف حقائق جديدة، لذا فدور الجامعة لا يقتصر على التدريس فقط بل يمتد إلى العمل على تطوير وتفعيل دور البحث العلمي لخدمة متطلبات التنمية.

والجدير بالذكر، أن الدور الذي يلعبه البحث العلمي ونتائجه تعتبر إحدى أهم الركائز التي تدفع نحو التقدم التقني الذي يمكن بواسطته تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تركز نظرية التنمية الحديثة على أن معدل النمو الفكري يُستمد من مجموعة العلوم والمعارف أو الأفكار الإبداعية التي يكتسبها الفرد من انخراطه في دائرة البحث العلمي، في حين أن معدل التنمية الاقتصادية يتم الحصول عليها من المخزون الكلي من رأس المال البشري الذي يتمثل في العقول المستنيرة بالأفكار والعلوم، والثقافات والتطلعات المستقبلية الذي يقود إلى الاختراعات التقنية الحديثة وتحسين الإنتاج، وتحقيق التنمية بمختلف القطاعات التي يوفرها لنا المجتمع.(هنادي محمد عرفة، دس، ص345).

فالبحث العلمي بمعناه المعاصر يهدف إلى الحصول على التطبيقات العملية لما تم إنجازه في مجال العلوم النظرية (عبد الجواد أحمد، 2000، ص 123). إذ يؤدي البحث العلمي دوراً مهماً في عملية نقل وابتكار وتطوير التقنيات بما يتواءم مع ظروف الدولة حتى يتحقق الهدف المطلوب منها، لذلك أصبح التطور التقني هو المعيار الفارق بين تقدم الأمم وتخلفها في عصرنا الحالي، ولذا يجب أن نولي اهتماماً بالغا للبحث العلمي والتطوير التقني للدور الحاسم الذي يلعبه في تعزيز ذلك التطوير، ببناء قاعدة وطنية للعلوم تكون قادرة على الإبداع والابتكار بمشاركة مؤسسات المجتمع الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذا ربط البحث العلمي

وتطبيقاته التكنولوجية بالتنمية الوطنية ارتباطا عضويا لا يمكن فصله فالدول المتقدمة صناعيا بارعة في ترسيخ هذا الارتباط والاستفادة منه لأقصى الحدود، حيث يعود التحسن في مستوى معيشة أفرادها بنسبة 60- 80 % إلى التقدم العلمي، بينما يعزى هذا التحسن بنسبة 20ـــ40% إلى وجود رأس المال (يوسف يعقوب سلطان، دس، ص12).

إن الاقتصاد في الوقت الراهن يتجه من اقتصاد يعتمد على الموارد غير المتجددة (العمالة ورأس المال) إلى اقتصاد يعتمد على تنمية المعارف وتنوعها والسعي لتوظيف كل الإمكانات الممكنة لتحقيق الوثبة التنموية المطلوبة، وعلى رأس هذه الإمكانات الحصول على المعرفة وتوظيفها واستثمارها بأسلوب رشيد بغرض تحسين نوعية الحياة في شتى المجالات ، وكذا استثمار ما يتيحه البحث العلمي من نتائج علمية بغرض إحداث مجموعة من التغيرات في طبيعة المحيط الاقتصادي(هاني إبراهيم رسول والغالبي كريم سليم حسن، 2006، ص 39). حيث يشير الاقتصادي روبرت سولو إلى أن أهم عوامل النمو الاقتصادي هو ابتكار ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر معارف جديدة ، يقول: بأن "50 % من النمو الاقتصادي يتعلق بالمعرفة و34 % منها يعز إلى نمو معارف جديدة يضاف إليها 16% من النمو الاقتصادي ينتج عن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم" (فوزية سبيت الزبير، دس، ص07).

وهكذا، فقد أصبح النمو الاقتصادي في العصر الحاضر يسير أساسا بالعلم والتكنولوجيا، اللذان أصبحا على رأس قائمة متطلبات المشروعات التنموية، ولم يعد بالإمكان تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية دون العلم والتكنولوجيا، حيث أن التطور التكنولوجي الذي بدأ في العقود الأولى من هذا القرن قد أدى إلى أنتاج أجهزة ومعدات تكنولوجية أثرت بصورة واسعة وملموسة ليس فقط على الحياة اليومية للإنسان، بل أيضا على وسائل الإنتاج ذاتها و على كفاءتها، وبذلك أصبح البحث العلمي الأداة الرئيسية في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالبحث العلمي المرتبط باحتياجات مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية هو من دون شك العنصر الأساسي لعملية التنمية، وما نشاهده اليوم من تفاوت في التقدم العلمي والتكنولوجي بين الدول إنما يعزى بشكل رئيسي إلى تفاوت في اهتمامها ورعايتها للبحث العلمي. حيث يشكل البحث العلمي "استثمار غير مادي يحقق مردوده على المدى الطويل، وهو يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ويمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات التنافسية". (FATIMA BOUDAOUD, 2005, pp 262-268). وتبين التجارب بأنه لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية دون وجود مهندسين وباحثين مختصين يأخذوا على عاتقهم مسؤولية

القيام بالبحث الأساسي والتطبيقي الذي تحتاجه الدولة. (BRAHIM CHERKI, 2005, p 30)

2ــ أهمية الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي :

لتوظيف و الاستفادة من نتائج البحث العلمي في التنمية، لابد من خلق شراكة منتجة بين الجامعة كمخبر للأبحاث والمحيط الاجتماعي والاقتصادي كبيئة لترجمة ونقل هذه الأبحاث إلى مستوى الممارسة وتطبيق المعارف وجعلها في خدمة المجتمع. (حامد عمار، 2004، ص22). وحتى تكون وحدات البحث العلمي بالجامعات على إطلاع واسع وعلى معرفة باحتياجات ومشكلات مؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية و متطلبات التطوير بها وحتى تبنى الفرضيات البحثية على الواقع الحقيقي لمشكلات تلك المؤسسات وتستفيد هذه الأخير من تلك الدراسات، لذلك لابد من وجود ترابط بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية حيث تمكن الشراكة المجتمعية من :

- التوصل إلى نظام يضمن الاتصال والتنسيق المستمر بين الجامعات ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي.(فاطمة عبد العزيز عقيلي، دس، ص270)
- الربط بين وحدات ومراكز البحث العلمي في الجامعات وبين مؤسسات المجتمع عبر مسارات وآليات واضحة تنظم العمل بينهما. (سعيد بن حمد الربيعي، 2008، ص_ص 493_494)
- وضع آليات عمل للاستفادة من نتائج البحث العلمي ونقل المعرفة النظرية إلى ناتج معرفي مادي يمكن تعميمه وتداوله ، وبذلك يكون البحث العلمي مردود علمي ومعرفي ومادي في آن واحد. (المرجع نفسه، ص 494)
- توفير المناخ الملائم لتفعيل العلاقة بين الجامعات ومختلف مؤسسات المجتمع وفي ظل غياب هذه العلاقة تبقى الجامعات معزولة عن متطلبات التنمية واحتياجات ومشكلات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. (المرجع نفسه ، ص494 بالتصرف)
- في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى ما يسمى "باقتصاد المعرفة"، ذلك الاقتصاد الذي تحركه المعرفة والقائم على توليد واستغلال المعرفة، إذ تلعب المعرفة السائدة دورا في خلق الثروة. أضحى للمنتجات الفكرية دورا كبيرا في أي عملية لبناء إستراتيجية تنموية مستدامة، إذ يعد الرأسمال الفكري أحد عوامل الإنتاج وذا أهمية لا تقل عن رأس المال والموارد المادية، وبما أن البحث العلمي الجامعي هو

أداة لإنتاج المعرفة العلمية تمكن الشراكة المجتمعية من استغلاله بتوفير البيئة الملائمة لذلك وهو ما يسمى بالبيئة التمكينية "وهي إسناد القطاعات الاجتماعية والاقتصادية إلى قاعدة البحث العلمي والخبرة المعمقة، بما يضمن النمو والتطور". (جمال شعبان،2010، ص 05)

- توظيف مخرجات البحث العلمي في خدمة التنمية: هذا يجعل الجامعة تمد جسور التعاون مع مؤسسات محيطها الاجتماعي والاقتصادي فتقترب أكثر فأكثر من مفهوم الجامعة المنتجة ويقصد بها، "أن تستثمر الجامعة إمكاناتها العلمية من ملاكات تدريسية عالية التأهيل ودقيقة التخصص وواسعة الخبرة ، ومساعديهم من مهندسين وتقنيين وفنيين، والاستفادة المثلى من أجهزتها العلمية ومختبراتها وورشها التي يفترض أن تكون متطورة ومتقدمة جدا". (داخل حسن جريو، دس، ص12). حيث تعنى الجامعة المنتجة أن توظف بحوثها ودراساتها بغرض التقدم والتطور الصناعي كإيجاد مواد بديلة لمواد مستوردة ،القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وابتكار أساليب إنتاج جديدة ... هكذا، تكون الجامعة قد طورت نفسها إلى درجة الشريك الاجتماعي والاقتصادي الذي تختل معادلة التنمية في غيابها .
- توفير فرصة للباحثين لاكتساب المزيد من الخبرات والمهارات من الباحثين المشاركين الذين هم الأكثر معرفة ودراية، وقد تكون هذه الخبرة المكتسبة رصيداً لهم في تنفيذ المشاريع البحثية المستقبلية، ومن المهم أن نذكر أن بعض هذه الخبرات تكتسب من خلال الممارسة الفعلية للعملية البحثية، ولا يمكن اكتسابها من خلال الاطلاع على البحوث المنشورة. (محمد بن إبراهيم السويل: مرجع سابق، ص 24)
- تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها.

3- واقع توظيف البحث العلمي الجامعي في التنمية بالعالم العربي :

من الضروري قبل التعرض إلى واقع الاستفادة من نتائج البحث العلمي في تلبية متطلبات التنمية لابد من الإشارة إلى حال الجامعة في الوطن العربي وواقع البحث العلمي العربي وخصائصه ولو بشكل عام .

تعرضت الجامعة للكثير من الانتقادات على طول الوطن العربي، ووصفها بالعقم، وعدها آخرين أس التخلف الذي مافتئ يوصم به بلدان العالم العربي وصرح فريق ثالث قائلا: ومن أهم

مظاهر التخلف في الوطن العربي هو تخلف هذه المؤسسة التي نسميها الجامعة، فليس هناك من المحيط إلى الخليج جامعة واحدة بالمفهوم الحديث الجامعة، أن ما نسميها بالجامعات ليست إلا مدارس للتعليم العالي يمارس فيها التعليم بواسطة التلقين ودراسة الكتب الكلاسيكية. (سلطان بلغيث، 2011، ص04). ما يشير إلى أن البحث العلمي في العالم العربي من غياب إستراتيجيات ورؤى واضحة ومحددة المعالم، للبحث العلمي وأهدافه ووظائفه فغالبا ما يكون إنشاء مراكز البحث وغيرها من الهيئات كمجرد تقليد لما هو موجود في الدول المتقدمة، حيث يشير بعض الباحثين بأن معظم الدول العربية تفتقر إلى سياسات واضحة للبحث العلمي والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانات المادية الضرورية. (قنوع جمال نزار وغسان إبراهيم وجمال العص،2005 ، ص-ص 85-86)

إلى جانب ذلك، ضعف حجم الإنفاق على البحث العلمي وعدم مساهمة القطاع الخاص في التمويل وبالتالي فتمويل أنشطة البحث في الوطن العربي تعتمد بشكل أساسي على الحكومة وحدها أمام ضعف أو انعدام مساهمة القطاع الخاص في ذلك، حيث بلغ التمويل الحكومي حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحث والتطوير مقارنة بـــــــ 3% للقطاع الخاص ومن مصادر مختلفة ، ذلك عكس التمويل في الدول المتقدمة، حيث تقدر حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي 70 % في اليابان و 52 % في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. (علي باللموشي و مفيد عبد اللاوي ،2011، ص7). ما يلاحظ أيضا، على دور البحث العلمي في الوطن العربي هو عدم مساهمته في عملية التنمية وحل مشكلات المجتمع، ويمكن تفسير سبب ذلك بتميز البحث العلمي في العالم العربي بالطابع الأكاديمي، أي أنه بحث من أجل الحصول على الترقيات الأكاديمية وهذا ما جعله يبتعد عن تحقيق طموحات المجتمع وتنميته، هذا إلى جانب غياب العلاقة التفاعلية و الارتباطية بين هيئات البحث وباقي مؤسسات المجتمع خاصة الإنتاجية منها. (فاتن خورشيد، دس، ص13) وقد ترجع أسباب هذا الوضع إلى عدم الاستفادة من نتائج البحوث كما يشير أحد الباحثين بأن الأبحاث التي تنجز في مراكز الأبحاث بالوطن العربي لا يسمح بنشرها من قبل الباحث، ولا تجد طريقها نحو القطاعات الإنتاجية و تهمل ولا ترى النور. (سلمان رشيد سلمان، 1994، ص 83). و يضاف إلى ما سبق غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي من جهة، وعدم ربطها بالإستراتيجية العامة للتنمية من جهة أخرى، وهذا ما جعل جهود التنمية تسير في اتجاه وجهود البحث والتطوير في اتجاه آخر مغاير دون تنسيق بينهما، ما أدى إلى فشل سياسات التنمية وسياسات البحث والتطوير في

العالم العربي، وهذا الوضع ما ينطبق على حال الجامعة الجزائرية، فالمتتبع لتطور سياسة البحث العلمي بها يجدها لم تقم بالأساس على رؤية واضحة المعالم لأهدافها وتوجهاتها ووظائفها العلمية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية، وإنما نشأت في ظل شروط عدم التبلور الواضح لهذا المعطى الفكري والسياسي الهام، ما جعلها تفقد دورها التنموي والتحديثي الريادي، ووظيفتها التوجيهية في عقلنة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ذلك أن الجامعة الجزائرية لم تتمكن بعد، رغم الإصلاحات التي شهدتها والتي استهدفت تطويرها سواء في بنيانها الفلسفي والفكري، أو مكونات أهدافها، أو وسائلها وبرامجها، منذ الاستقلال وإلى الآن عبر آخر إصلاح سمي بنظام (ل م د)، من بناء تكوين معرفي صلب يجيب عن أسئلة التنمية الشاملة والمحلية، ومن وضع خطة بحثية متكاملة تسعى من خلالها إلى ربط منتجاتها البحثية ورؤاها الأكاديمية باحتياجات ومشكلات واقعها المجتمعي بكل أنساقه الفرعية، هذا النظام إن كان قد حقق نتائج مهمة في الدول المتقدمة التي اعتمدته، فإنه في الجزائر مازال يطرح إشكالا واسعا خاصة في عدم ملائمته مع المحيط السوسيواقتصادي للجامعة الجزائرية، وكذا وجود فجوة كبيرة بين محتواه النظري و إجراءات تطبيقه في الواقع بسبب فترة إعداد التي كانت محدودة جدا، كما أنه لم يسبق بتقييم فعلي للنظام القديم ليقف عند سلبياته ليحد منها وايجابياته ليدعمها، وفي الوقت الذي كان يرجى من هذا النظام أن يلبي احتياجات سوق العمل لوحظ غياب أي تنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى نظرا لغياب الإطار التشريعي الذي يلزم ذلك. وهو ما يساهم في الواقع في جعل الجامعة الجزائرية، في عصر " اقتصاد المعرفة "، غير متماشية بقدر معتبر مع متطلبات المجتمع التنموية وغير محققة للدور المراد لها في نمو وتطوير المجتمع، لاسيما في ظل إمكانية توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. ففي الجزائر مثلا: نجد 25 ألف دراسة جامعية منجزة حبيسة رفوف المكتبات الجامعية، ومنها 2500 دراسة نالت براءة الاختراع، إلا أنها مهملة من قبل الصناعيين وأصحاب المشاريع بالرغم من أهميتها الاقتصادية، وهي الإحصائية التي طرحها وزير التعليم العالي و البحث العلمي الجزائري أثناء افتتاحه الأسبوع الوطني للبحث العلمي: 13-2010/02/18، بجامعة هواري بومدين عن صحيفة الخبر الوطني : 2010/03/05 مج 20، ع5936، ص24 .

ثالثا : أشكال الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي: طبقا للتجارب الدولية فإنه توجد عدة أشكال للشراكة بين الجامعات ومؤسسات محيطها الاجتماعية والاقتصادية من أبرزها ما يلي:

_البحوث المدعومة: وهي أكثر الأشكال شيوعا في الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وتتم من خلال قيام المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بتمويل بحوث علمية لحل مشاكل محددة لصالحها.

_البحوث التعاقدية: البحوث التي تخدم أهداف ومنافع خاصة لمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، و تسعى للشراكة مع الجامعات لتنفيذ بحوث في أنشطة ومجالات معينة.

_الخدمات الاستشارية: أين تتم إعارة بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل كخبراء أو مستشارين غير متفرغين في المؤسسات بما لا يتعارض مع سير العملية التعليمية، مع وضع الإمكانات العلمية والفنية المتوافرة في الجامعات من مختبرات ومعامل وقواعد بحثية للاستفادة منها لتلبية احتياجات المؤسسات وفق أطر وصيغ محددة للتعاون. (جميل أحمد محمود خضر، دس ، ص18)

_ الترخيص: بموجب هذا النوع من الشراكة تحصل المؤسسة على حق تجاري في الملكية الفكرية، التي تعود للجامعة مقابل رسوم ترخيص أو نسبة من المبيعات بعد قيام المؤسسة بتحويل الفكرة أو الاختراع إلى منتج جديد.

_التعليم التعاوني: تتعاون المؤسسات الاقتصادية مع الجامعات في إنجاز المناهج التعليمية بتدريب الطلاب على متطلبات العمل في المؤسسات، و يتبادل الطلاب الجامعيون فترات من العمل وفترات من الدراسة وفق منهج منظم ويعد هذا المجال فرصة لمعايشة الطلاب لبيئة العمل، كما أنه يتيح لأرباب العمل ترشيح بعض هؤلاء الطلاب للعمل لديهم بعد التخرج.

رابعا: إستراتيجية بناء شراكة مجتمعية فاعلة

تعـــــــــــد الجامعة أقدر مؤسسة بحثية للقيام ببحوث تجمع بين تخصصات علمية متباينة متعددة ومشتركة، انطلاقا من أهمية ما يمكن أن تقدمه الجامعة من خلال نشاطها البحثي لمؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من تطويرا لها وحلا لمشاكلها، ضرورة بناء شراكة فاعلة تمكن من استغلال نتائج البحوث والدراسات والاستفادة منها والتي قد تكون تطوير لمنتج أو حلا لمشاكل فتتحقق الفعالية البحثية حيث نجد :

بربارا هولا ند Barbara A. Holland الذي حدد أهم السمات التي ينبغي أن تتوافر في الجامعة حتى يكون مؤهلة لإقامة علاقة شراكة مجتمعية فاعلة فيما يلي: (سبت الزبير فوزيه، مرجع سابق، ص286)

- أن تكون التنمية الاقتصادية ضمن رسالة الجامعة وفى تصورها لأهدافها.
- متابعتها لمشاركات في البحوث مع المؤسسات الصناعية.
- العمل على المشاركة في برامج تعليم صناعي، وتمدد نشاطها داخل المؤسسات الصناعية وتقديمها خدمات تقنية.
- تشارك كمقاول في قضايا البحث والتطوير.
- العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلي.
- تحفز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.

بينما يحدد الدكتور جميل أحمد محمود خضر تسويق منتجات البحوث العلمية كمطلب رئيسي من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية، ولتفعيل تسويق منتجات البحوث العلمية لابد من: (جميل أحمد محمود خضر: مرجع سابق، ص- ص 23- 24)

- أن تعمل الإدارات الجامعية على إضفاء مرونة أكبر على الإجراءات المتبعة وتطوير السبل الكفيلة بتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية وفق تنظيم معين.
- إنشاء إدارات للنشر في الجامعات تعمل على أساس تجاري
- تبادل النشرات العلمية بين الجامعات والمؤسسات حول نتائج البحوث المنجزة بقصد تسويق البحث العلمي في الجامعات.
- إنشاء هيئة لتسويق الاختراعات والابتكارات التي تسجل بأسماء مخترعيها نظير نسبة من العائد يحصل عليه المخترع أو المبتكر.

خاتمـــــــــــــــــة :

البحث العلمي في العالم العربي ومنها الجزائر، ما يزال بعيد عن المستوى المنشود خاصة من حيث تفعيل دوره في عملية التنمية وتشجيع الاستثمار، لكن لابد من القول اليوم أنه آن الأوان للاستفادة من البحوث الجامعية في عملية التنمية وإفادة المجتمع، بما يخرج الجامعة من عزلتها ويربطها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي وهذا ولا يتأتى إلا من خلال إقامة شراكة مجتمعية فاعلة التي تعمل على توجيه تلك البحوث ونتائجها لتكون متعلقة بالنواحي العملية والتطبيقية التي يمكن أن تثمر عن مشاريع مربحة وبتالي إخراج البحوث من المخابر إلى الواقع

الإنتاجي مع العمل على تشجيع الطلب الاقتصادي والاجتماعي على أنشطة الجامعات للبحث العلمي والتطوير التقني بالوسائل والسبل الممكنة كافة، والاهتمام بالنواحي التنظيمية والتشريعية من خلال إصدار تشريعات تسعى لتنظيم نشاط البحث و التطوير و يهدف إلى تعزيز التوجه الاقتصادي للبحث العلمي والتقني وإنشاء وحدات تسويق للبحوث في الجامعات، كما أن التعاون والتنسيق بين الجامعة والشركاء الاجتماعين والاقتصاديين الذي توفره الشراكة المجتمعية يسمح بأن تمرر هذه المؤسسات احتياجاتها البحثية لمراكز الأبحاث.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد بأنه في ضوء حالة الجامعات العربية عموما منها الجزائرية خصوصا –والطموح المعقود على الجامعة والبحث العلمي– تم اتخاذ جملة من الإجراءات ذات الصلة بالجانب القانوني والهيكلي (المؤسساتي) لتنشيط حركة البحث العلمي أكثر. لكن على مستوى الواقع العملي تبين مع مرور الوقت أن الجامعات لازالت عموما مكبلة بقيود وأعباء وضغوط .

المراجع

1- ابن منظور: لسان العرب، طبعة دار المعرفة
2- بوحوش عمار وذنيبات محمد: مناهج البحث العلمي: الأسس والأساليب ، دت، مكتبة المنار، عمان، دس
3- حامد عمار: العرب وجامعاتهم ...رؤية مستقبلية ، مجلة العربي ،الكويت، وزارة الإعلام، عدد 551، 2004
4- حسن شحاته : البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق ، القاهرة : مكتب الدار العربية للكتاب ،ط1، 2001
5- سلمان رشيد سلمان: الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي نظرة أولية ، مجلة شؤون عربية، عدد 78، 1994
6- عبد الجواد أحمد: إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربي، د ط، دار القباء، القاهرة، 2000
7- قنوع جمال نزار وغسان إبراهيم وجمال العص: البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 04، 2005
8- كليرنارد وآخرون : العلم والتكنولوجيا في الدول النامية ، ترجمة : إبراهيم عصمت مطلوع وآخرون، د ط، مؤسسة فرانيك دار الطباعة، القاهرة، 1973

9- مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية ، ط1، مؤسسة الوراق ، عمان، 2000

10- هاني إبراهيم رسول والغالبي كريم سليم حسن: اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة في الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة ، دط، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006

11- سعيد بن حمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق ، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008

12- علي باللموشي و مفيد عبد اللاوي : الأدوار الإستراتيجية لحاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي ، مطبوعات الملتقى الوطني حول الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر 2011/05/17، ط1

13- سلطان بلغيث : دور المعرفة الجامعية في خدمة التنمية ، مطبوعات ملتقى الوطني الأول حول الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر 2011/05/17، ط2

14- جمال شعبان: المحيط الاجتماعي والاقتصادي للجامعة وتسويق البحث العلمي، مطبوعات الملتقى االأول المحلي حول الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر، 2010/04/06 ، ط1

15- ANGERS .MAURICE **: Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines** ,casbah université , Alger ,1997

16- BRAHIM CHERKI : **l université face aux défis du vingtième siècle** , actes de la 4ème semaine scientifique nationale des universitès16-21 avril 2005 , , sur le thème : la formation défis du 21ème siècle , université aboubeker bbelkaide, Tlemcen, Algérie

17- FATIMA BOUDAOUD : **compétitivité par la recherche scientifique** , actes de la 4ème semaine scientifique nationale des universitès16-21 avril 2005 , sur le thème : la formation défis du 21ème siècle , université aboubeker bbelkaide, Tlemcen, Algérie

18- يوسف سيد محمود عيد: اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي، 2003
http:// www .fayoum .edu.eg/Education/…/Dr Yousef .aspsc ، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/10/29)

19- يوسف يعقوب سلطان: الإسلام وتنمية العلم والبحث العلمي ،
http://www.kantakji.com/figh/files/research/22 12.doc، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/01/03)

20- محمد بن إبراهيم السويل: تحديات قيام الشراكة المجتمعية الفاعلة في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية تجربة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية
http:// _forum .org /research/4docwww.partnership24 ، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/10/05)

21- هنادي محمد عرفة : معوقات وتحديات قيام الشراكة المجتمعية الفعالة في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية
www.imamu.edu.sa/...partnership...scientific-research/documents/24.doc ، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/11/21)

22- فوزية سبيت الزبير : التعاون بين الجامعات و الصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة لاستدامة
www.imamu.edu.sa/...partnership...scientific-research/documents/21.doc(تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/01/03)

23- فاتن خورشيد : معوقات صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ،(تجربة واقعية في تحويا المعوقات البحثية إلى انطلاقة فعلية)
Partnership_froum.org/papers/8_5AR.pdf (تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/01/08)

24- فاطمة عبد العزيز عقيلي : معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي
www.imamu.edu.sa/...partnership...scientific-research/documents/21.doc،(تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/01/03)

25- داخل حسن جريو : التعليم الجامعي المعاصر اتجاهاته وتوجهاته ،
books.google.com /…/ التعليم - الجامعي ـ المعاصر ـ htm/…

26- جميل أحمد محمود خضر: تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيسي من متطلبات الجودة و الشراكة المجتمعية
www.Iusst.org/index.php ? option =com ، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 2016/01/03)